متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهيا بالضرورة

وهذا التلخيص انما يكون فيما دخل تحت الوجود دون ما هو موهوم

محض فانه ينقطع بانقطاع الوهم فلا يرد النقض بمراتب العدد بان يكون

جملتان احدهما من الواحد الى نهاية والثانية من الاثنين الى نهاية

ولا يعلم مات الله تع ومقدوراته فان الاول اكثر من الثاني مع

لانتناهيهما وذلك لان معنى لا تتناهى الاعداد والمعلومات والمقدورات

انها لا تنتهي الى حد لا يتصور فوقه آخر لا بمعنى ان ما لا نهاية له يدخل

في الوجود فانه محال الواحد بمعنى ان صانع العالم واحد ولا يمكن

ان يصدق مفهوم واجب الوجود الا على ذات واحدة والمشهور

في ذلك بين المتكلمين برهان التمانع المشار اليه بقوله تع لو كان

فيهما آلهة الا الله لفسدتا وتقريره ذلك انه لو امكن الهان لامكن

بينهما تمانع بان يريد احدهما حركة زيد والآخر سكونه لان كلا

منهما في نفسه امر ممكن وكذا تعلق الارادة لكل منهما اذ لا تضاد

بين الارادتين بل بين المرادين وح اما ان يحصل الامران

فيجتمع الضدان او لا فيلزم عجز احدهما وهو امارة الحدوث

والامكان

والامكان لما فيه من شائبة الاحتياج فالتعدد مستلزم للامكان

التمانع المستلزم للمحال فيكون ح وهذا تفصيل ما نقل انه اوجه

ان لم يقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه وان قدر لزم عجز الآخر

وبما ذكرنا يندفع ما يقال انه يجوز ان يتفقا من غير تمانع او يكون

المانعية والمخالفة غير ممكن لاستلزامهما المحال او يمتنع

اجتماع الارادتين كارادة الواحد حركة زيد وسكونه معا

واعلم انا نقول تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اقامة

والملازمة عادية على ما هو اللائق بالمغايبات فان الحادث

جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم على ما اشير اليه

بقوله تع ولعلا بعضهم على بعض والا فان اريد الفساد بالفعل

اي خروجهما عن هذا النظام المشاهد بمجرد التعدد لا يستلزمه

لجواز الاتفاق على هذا النظام وان اريد امكان الفساد

فلا دليل على انتفائه بل النصوص شاهدة بطرق التجويزات

ورفع هذا النظام فيكون ممكنا لا محالة لانتقال الملازمة قطعية

والمراد بفساد هما عدم تكونهما بمعنى انه لو فرض هما نعان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)